# الانتصاف للنحويين من تخطئة القراء

الاستاذ المساعد الدكتور ضياء حسين حميد

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة

shalecnjf4@alkadhum-col.edu.iq

يدرس البحث اشكالية التعامل مع القراءات القرآنية استناد الى المنطلقات الفكرية التي اعتمدها النحوي في منهجه النظري والتطبيقي بوصفها نصا لغويا من زمن الاحتجاج اللغوي، فضلا عن الوقوف على حقيقة اتهام النحويين بأنهم قد جنحوا كثيرا نحو تخطئة القراء والقراءات، هو أمر يأباه البحث.

هذه الوريقات شهدت تتبعا لمنهجية النحويين في قبال منهجية علماء القراءات أنفسهم بهدف تشخيص معايير قبول القراءات وردها، ومدى التعسف الذي لحق بالقراءات نتيجة احكام علماء القراءات الثقيلة والاراء القاسية بهدف بيان موجبات التخطئة عندهم ، فضلا عن ان ما اثير على النحويين كان مستسقى من علماء القراءات انفسهم .

## Redress to Grammarians from Readers' Mistakes

The research studies the problem of dealing with Qur’anic readings based on the intellectual principles adopted by the grammar in its theoretical and practical approach as a linguistic text from the time of linguistic protest, as well as standing on the fact that the grammarians were accused of having devoted a lot to the errors of the readers and the readings, something the research refuses to do.

These papers witnessed a traceability of the methodology of grammarians against the methodology of the readings scholars themselves in order to diagnose the criteria for accepting and responding to the readings, and the extent of arbitrariness that was inflicted on the readings as a result of the judgments of the scholars of heavy readings and harsh opinions in order to explain the reasons for their mistake. In addition, what was raised on the grammarians were drawn from the scholars of readings themselves.

توطئة

لا يختلف اثنان على أثر القراءات القرآنية وأهمية اعتمادها حجة في علمية التعقيد والاحتجاج النحوي؛ لأنها لا تقل منزلة عن الاستشهاد القرآن الكريم، ويحتفظون لها بالاحقية الكبيرة في التصدر والمقبولية في الضبط ولاسيما المتواترة منها؛ لأن:" أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة أو الأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة "[١] .

وقال أخرون " وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"[٢] .

ما جعل اصحابها يتحاملون على النحويين " وذلك لأنا إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى،... وكثيرا أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلا على صحته كان أولى"[٣].

فهذه النصوص والكثير غيرها من القدماء والمحدثين من علماء القراءات بل وحتى علماء النحو والمشتغلين فيه باتوا يتجهون هذا الاتجاه في التحامل على النحويين جراء مواقفهم من القراءات القرآنية وتحكم الاليات اللغوية فيها وردها وابعاد بعضها من الاحتجاج ووصف بعضها بالوهم واللغط واللحن وغيرها من اساليب الرد للقراءات القرآنية حتى ساووا بين القراءات الشاذة وغيرها من القراءات المتواترة الصحيحة بحسب الاتجاه المؤيد.

وهدا البحث في عجالته سيعمد على دراسة البنية التفكيرية للنحوي لاستجلاء منطلقاته المعرفية التي اعتمدها في التعامل مع القراءات، وما منابعها؟ ومدى موضوعيتها، وبيان خصوصيتها وما اثر ء لماء القراءات وألياتهم في المنهج النحوي؟ وسينطلق البحث من داخل الضوابط والاسس التي وضعها علماء القراءات أنفسهم ليتجه الى علماء النحو للوقف على طبيعة المنطقة الرمادية بين منهجي النحاة وعلماء القراءات.

---

[١] النشر في القراءات العشر ١/ ١٠ .
[٢] تعليق ابن المنير على الكشاف ٢ / ٥٤
[٣] تفسير الرازي ٩/ ٤٠١

## المبحث الأول

## حقيقة قرآنية القراءات

إن بؤرة الاشكال في البحث تكمن في يمكن التسليم بقرآنية القراءات لان هذه الاشكالية تحدد اتجاهات التعامل مع القراءات؛ استنادا الى الاسس المعرفية التي يعتمدها من يتعامل مع القراءات من النحويين على وجه التحديد؛ لذا لابد من الوقوف على تعريف القرآن لنستجلي منه حقيقة القراءة القرآنية، فالقرآن هو:" ما نقل بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا"[٤].

التعريفات كثيرة وبالامكان العودة إليها في كتب علوم القرآن والقراءات، والبحث ليس معنيا بإحصائها، ولكن اكثرها يشير إلى قيد (التواتر)، فهذا القيد هو ما يعنينا في هذه الجنبة؛ لأن التواتر بوصفه شرطًا في تعريف القرآن، قد أحدث تداخلاً في تحديد مفهوم القراءات القرآنية بشكل دقيقة ، بل تسبب هذا القيد باسقاط الصفة القرآنية عن كثير من القراءات وجعلة قرآنيتها مقيدة لا مطلقة.

وعلى هذا القيد في التعريف نشأ فريقان من العلماء في هذا الجانب يحملان آراء متباينة في تحديد مفهوم القراءات القرآنية؛ فالفريق الأول يرى أن القراءة لا تعد قرآنا إلا إذا نقلت نقل ثقة عن الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، واكتسبت الشيوع في العربية، واتفقت مع رسم المصحف، وما أن يختل شرط من شروطها فهي ليست بـ (قرآن) [٥] وقد مثّل هذا الاتجاه مكّي(٤٣٧هـ) [٦] والسخاوي (٦٤٢هـ)[٧]، وأبو شامة [٨].

---

[٤] الأحكام في أول الاحكام ١/ ١٢٠ ، وينظر : التعريفات للجرجاني ١٥٢.

[٥] ينظر : الإبانة عن معاني القراءات / ٥٧ – ٥٨ – ١٠٠ ، وينظر : القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ١ / ١١٣ – ١١٤ .

[٦] ينظر : الإبانة عن معاني القراءات / ٥٧ – ٥٨ – ١٠٠ ، وينظر : القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ١ / ١١٣ – ١١٤ .

[٧] جمال القراء ٢ / ٤٤٠ .

[٨] المرشد الوجيز ١٧١ – ١٧٢.

أما الاتجاه الثاني؛ فيرى أن القرآن والقراءة هما صورة واحدة، فيرى ابن الجزري[٩]؛ أن القراءة المتواترة هي قرآن، وكذلك القراءة المشهورة هي قرآن، وقال معقّباً على القراءات المشهورة:" هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به، نعتقد أنّه من القرآن، وأنّه من الأحرف السبعة الّتي نزل بها " [١٠].

وهنا يتضح ان القراءة القرآنية عند عدد من العلماء ليست بقرآن، ولا تمتلك القدسية القرآنية، وإنما هي مظهر من مظاهر اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها[١١]. فهي عند جزء من علماء العربية لا تمتلك القيمة القرآنية المطلقة بل هي عرض للرد والرفض بلحاظ الشروط المذكور، فضلاً عن أن اغلب الفقهاء لا يقبلون الاحتجاج بالقراءات غير المتواترة، ولا يبنون عليها حكما شرعيا؛ لانها ليست قرآنا متواترا بل ولا تحمل على انها سنة لان راويها لم ينقلها على انها سنة ، وانتفاء الامرين يبطل الاحتجاج بها[١٢].

وهذ الضوابط المذكور لقبول القرآء بحد ذاتها لا تخلو من كلام ، لان النقل الثقة عن الرسول يخضع لضوابط معينة، لأن عملية تصنيف القراءات جاء في مرحلة لاحقة ومتأخرة، واخضع الناقلون الى محددات معينة فتباين التقييم للقراءات بحسب النقل وثقة وعدالته، فأبن عامر الدمشقي مثلا كان له راويان هما هشام بن عمار بن ذ صير، وقال فيه المروزي :" ذكر أحمد هشاما فقال فيه :" (طياش خفيه) ... إن صلوا خلفه ، فليعيدوا صلاتهم"[١٣] .

وأما قضية الرسم القرآنية لا يعد حجة كافية على حملة القراءة القرآنية على انها قرآن عند من وضعه أحد الشروط- فلست معنيا بمناقشة الشروط هنا- ولكن سأذكر ما يعزز قولي بأن الرسم لا يعطي القراءة القداسة القرآنية ولا يحميلها من الرد، لان مصاحف كبار الصحابة لم تخل من مخالفات صريحة للرسم القرآني، فقد ورد في مصاحفهم زيادة كلمة[١٤] على الآية القرآنية ، وكذلك

---

[٩] ينظر: منجد المقرئين ٢٠ – ٢١ ، والنشر في القراءات العشر ١ / ١٥ .

[١٠] نفسه ١٩.

[١١] مقدمة البرهان في علوم القرآن ١ / ٥ – ١٣ .

[١٢] الاحكام للآمدي ١/ ١٢١.

[١٣] تهديب التهذيب ١١/ ٥٢ –٥٤ .

[١٤] ينظر المواهب الفتحية ٨٦ .

نقص[١٥] في الكلمات، وإبدال كلمة[١٦] بل الاخرى ، فضلا عن تأويل لفظة[١٧] اثبت مع الآية المكتوبة.

أما وجه مطابقة العربية فالقضية فتحت الباب للنحويين على مصراعيه ولكن من يمتلك القدرة على توجيه القراءات القرآنية وجهة تطابقة العربية فقد شمر عن ساعديه، ثم أن هذا القيد وحده كان كفيلا بأن يضيع القراءات القرآنية ويجعلها تحت سلطان الفكر النحوي وطبيعة نظرته الى القراءات القرآنية.

وهنا لابد من سؤال : هل أن هذه الضوابط قد وضعت مبكرا مع ظهور القراءات القرانية ام فرضتها دواعي التصنيف القرائي؟ حينها سنلحظ أن الاختيارات السائدة في القرنين الأول وكانت الثاني تمثل جهودا فر دية ونظرات خاصة بالعلماء؛ لأنها تجنح للاختصار إزاء كثرة الوجوه، فهي لم تخرج في الغالب عن توخي القراءات الأكثر شهرة منطلقا أساسيا في الركون والاصطفاء من بين القراءات السائدة[١٨]، ومنها اختيارات طلحة بن مصرف(ت١١٢) [١٩]، واختيار قتادة بن دعامة السدوسي(ت١١٧) [٢٠] وآخرين وكانت كثيرا ما توافق مذهبا نحويا يفضله المختار، كاختيار عبد الرحمن بن محيص السهمي[٢١]وعيسى بن عمر الثقفي[٢٢] اللذين كانا يعتمدان على مقياس العربية.

ولكن الواضح ان شروط قبول القراءة قد اخذها القراء أنفسهم من النحويين فالفراء النحوي قد اختط لنفسه منهجا في قبول القراءة اعتمده في كتابه معاني القرآن تمثل باختيار ما وافق رسم العربية[٢٣]وإجماع القراء[٢٤]، وما قوي وجهه في العربية[٢٥].

---

[١٥] مصحف عبد الله بن مسعود ٩٥.

[١٦]مصحف عبد الله بن مسعود ٥٤ .

[١٧] النشر ١/ ١٤ .

[١٨] القراءات الشاذة ٤١ .

[١٩]ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٤٣.

[٢٠]ينظر: نفسه ٢/ ٢٥.

[٢١]ينظر: ٢/ ١٦٧ .

[٢٢]ينظر: نفسه ١/ ٦١٣ .

[٢٣] ينظر : النشر ١/ ١٣ .

[٢٤] ينظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ١٤٣..

[٢٥] ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٠ .

وهنا كانت بداية الاشكال أن القراءات القرآنية لم تكن في فكر النحويين بمستوى القرآن الكريم ولكن تعاملوا معها على انها نص لغوي في زمن الاحتجاج وهو ما فتح الباب للنحويين أن يتعاملوا معها على وفق مقتضيات الدرس النحوي شأنها شأن المصادر اللغوية الاخرى غير القرآنية .

## المبحث الثاني

## النحويون ومنزلة القراء

تضمنت المصنفات النحوية الكثير من القراءات القرآنية التي كانت مصدرا للاحتجاج على القواعد النحوية أو وسيلة لدعم الاحتجاج النحوي، وكان القراءات الصحيحة تعد حجة ناهضة لدى جميع النحويين، بيد ان المواطن التي طعن فيها بالقراءة لا يمكن حملها الا على ان تلك القراءة لم تثبت صحتها لديهم، بسبب وهم الرواة او عدم الثقة بصاحب القراءة الذي نُقلت عن طريقه هذه القراءة [٢٦].

ويبدو ان لقضية التواتر علاقة وثيقة بالامر، إذ لو ثبت تواتر القراءة لكانت حجة على النحويين، لكن الحديث عن التواتر بحد ذاته يعد مشكلة تستدعي التوقف عندها، لان طريق المسلمين بأجماعهم على أن ثبوت القرآن يكون من طريق التواتر، وفي حال كانت التواتر حدا لإثبات القرآن؛ فان القراءات التي ثبتت من طريق التواتر لا يمكن عدها قراءة بل ستكون قرآنا اذا تحقق التواتر الاجماعي لدى المسلمين، ولاسيما ان تواتر القرآن يكون على النص المنقول، فيما تواتر القراءات يكون في طرق نقلها عن قارئ معين، وعليه لا يوجد أي تلازم يستدعي الربط بين تواتر القراءة وتواتر القرآن.

واذا كانت تواتر القراءة معيارا لصحتها فينبغي النظر في القراء الذين نقلت عنهم القراءات ورواتهم لانهما عاملان اساسيان في قبول القراء ولاسيما عند النحويين؛ لانهم يعتمدونها في التقعيد النحوي، وهو ما يستدعي ان طرقها سليمة لا أقل على معايير النحويين التي وضعوها ومنها صحة النقل، وفصاحة الناقل، وغيرها من الضوابط، فكان لابد من الوقوف على حالات القراء ورواتهم لا ستجلاء موقف النحويين منهم لان ينسحب ذلك على قبول قراءاتهم او ردها.

---

[٢٦] ينظر : القراءات القرآنيّة وأثرها في التفسير والأحكام ١ / ٢٤٩

ولو نظرنا في حال القراء لاتضحت دوافع النحويين وبما أننا في هذ العجالة لسنا معنيين بتتبع حال القراء جميعهم فسيقتصر البحث على عدد من الاسماء بما يكشف حقيقة المواقف منهم فالقراء لم يكونوا بمنأى عن النقد والطعن،

فعبد الله بن عامر الدمشقي كان يشكل على نسبه " قال الهيثم بن عمران كان عبد الله بن عامر رئيس أهل المسجد زمان الوليد بن عبد الملك وكان يزعم أنه من حمير وكان يغمز في نسبه"[٢٧] فقضية زعم انتمائه إلى حمير التي كانت محط غمز له من لدن الأخير تبين انه محط طعن وتجريح بصدقه.

وأما ابن كثير؛ فهو (عبد الله بن كثير بن عمرو بن زاذان بن فيروزان بن هرومز المكي الداري) [٢٨] وهو فارسي الاصل، وهذا بحد ذاته كاف لرد قراءته عند النحويين والطعن بها، وكان عاصم الكوفي يطعن بكثرة الخطأ عنده في الحديث وقال فيه يعقوب بن سفيان:" في حديثه اضطراب"[٢٩] وقال فيه ابن علية :" كان كل من اسمه عاصم سيئ الحفظ"[٣٠]

والطعن على القراء جاء من علماء القراءات أنفسهم ، فهم لايرون لهم قداسة خاصة على صعيد السيرة او على صعيد القراءة فابن مجاهد وصف بعض القراء وقراءاتهم بـ(الخطأ والوهم والغلط واللحن)، كذلك نقل هذه الاحكام من دون الاعتراض على ذاكريها، لأنه لا يعتقد بحصانة القراء والقراءات من ناحية التقييم والتقويم.

منها وصف قراءة ابن عامر بالخطأ بقوله " (كُنْ فَيَكُونُ) قرأ ابن عامر وحده (كُنْ فَيَكُونَ) نصبا، وهذا خطأ في العربية، وقرأ الباقون رفعا"[٣١]. ووصف قراءة ابن كثير بالوهم بقوله :" عن أبى الإخريط عن ابن كثير: (قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنتُم بِهِ) بواو بعد النون بغير همز... غير أنه كان يهمز بعد الواو، (قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنتُم بِهِ) وأحسبه وهم"[٣٢] ووصف قراءة نافع بالغلط بقوله :" (مَعَايِشَ) كلهم قرأ (مَعَايِشَ) بغير همز، وروى خارجة عن نافع (مَعَآئِشَ) ممدودة مهموزة، قال أبو بكر: وهو

[٢٧] تهذيب التهذيب ٥/ ٢٧٤ .
[٢٨] طبقات القراء ٥/ ٣٧.
[٢٩] المصدر نفسه ١/ ٣٤٨.
[٣٠] المصدر نفسه ١/ ٣٤٨.
[٣١] السبعة في القراءات ٤٠٩/١.
[٣٢] المصدر نفسه ٢٩٠/١.

غلط"[٣٣] ونقل تلحين قراءة عاصم :" قال حدثنا سفيان الثورى عن الأعمش أن عاصما قرأ (وما كَانَ صَلَاتُهُمْ) نصبا (إِلا مُكَاءً وتَصْدِيَةٌ) رفعا، فقال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت"[٣٤].

فنظر الصحة المطلق للقراءات والكمال للقراء لم تكن موجودة حتى عند ابن مجاهد لانه يرى أن" ما روي من الآثار في حروف القرآن، منها المعرب السائر الواضح، ومنها المعرب الواضح غير السائر، ومنها اللغة الشاذة القليلة، ومنها الضعيف المعنى في الإعراب، غير أنه قد قرئ به، ومنها ما توهم فيه فغلط به، فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير، وبكل قد جاءت الآثار في القراءات"[٣٥]

وعليه فهذا القدر من الطعن على القراء وقراءاتهم بأصول بعضهم غير العربية، للكذب او الوهم والغلط، واللحن كان منشأه من علماء القراءات انفسهم، فكان من الطبيعي ان يكون موقف النحويين شديدا في طعن على القراءات لانهم لايرون في القراء وقراءاتهم إلا مادة لغوية وراويا لغويا يخضعان آليات الدرس النحوي في القبول والرد .

[٣٣]المصدر نفسه ٢٧٨/١.
[٣٤]المصدر نفسه ٣٠٦/١.
[٣٥]الغاية في القراءات العشر ٩.

## المبحث الثالث

## إشكالية المطابقة لوجه من وجوه العربية

لو لم يكن في طريقة القراءات القرآنية إلا هذه الاشكالية؛ لكانت وحدها كافية لتبرير موقف النحويين الرافض للعديد من القراءات بوصفها حجة ناهضة عندم لرد اي قراءات قرآنية، وقد تكون في الوقت نفسه حجة ناهضة لحمل اي قراءة على انها قراءة صحيحة لو وجد لها تأويل يدخل في ساحة الصواب اللغوي، لان عصمة الاختيار باتت بيد أهل اللغة أنفسهم حتى أصبحوا هم الخصم والحكم.

عند النظر الى اراء علماء القراءات والشروط التي وضعوها لقبول القراءات فكانت المطابقة لوجه العربية شرطا في القبول :" وإنما الأصل الّذي يعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خطّ المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها ، ولو رواه سبعون ألفا متفرقين أو مجتمعين"[٣٦].

فيما ألحَّ ابن مجاهد على موافقة العربية لقبول القراءة بل أصر على ضرورة تمكّن القارئ من العربية، فيما وصف القراءات بالغلّط استنادا للعربية، كقوله في رواية الدمشقي [٣٧]عن ذكوان عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر (انبئهم) بكسر الهاء:"خطأ في العربيّة"[٣٨] وفي قراءة ابن عامر (اقتده) بكسر الدال وشم الهاء الكسر:" غلط ؛ لأنّ هذه الهاء هاء وقف لا تعرب، وإنّما تدخل لتبيَّن بها حركَة ما قبلها"[٣٩] كما غلّط قراءات أخرى غيرها[٤٠] .

فهذه النصوص تكشف عن أن رد القراءات القرآنية امر طبيعة جدا عند علماء القراءات وتشمل كل القراء بما فيهم القراء السبع الذين اختارهم ابن مجاهد على الاخرين، والملاحظ أيضا أن الاليات التي ردت على أساسها القراءات كانت المطابقة لوجه من وجوه العربية، وهذا الشرط وضعه علماء القراءات انفسهم والتزموا بها قبولا وردا للقراءات، وعليه فليس من الصحيح الحمل على النحويين

---

[٣٦] الإبانة عن معاني القراءات ٦٦ .
[٣٧] محمّد بن خليل، أبو بكر الدمشقيّ، أخذ القراءة عرضا عن أبي الحسن الأقرم توفي ٣٦٠ هـ، ينظر: غاية النهاية ٢/ ١٣٨
[٣٨] السبع في القراءات ١٥٣ .
[٣٩] السبع ٢٦٢ .
[٤٠] السبع ١١٥ ، ١٩٥ ، ٢١٠ ، ٤٥٤ ، ٤٨٣ .

والتحامل عليهم بذريعة انهم ردوا القراءات القرآنية ووصفوا بعضها بالغط واللحن والضعف، فهذا الامر طبيعي جدا عنده م؛ لان الهدف من الدرس النحوي تتبع النصوص وبيان مدى مطابقتها للعربية، فضلا عن ان دراسات النحويين الاوائل لم تختص بالقراءات لوحدها، فكتاب سيبويه كان موسوعة في علوم العربية وكتاب معاني القرآن للفراء كان لون من الوان التفسير القرآني لغويا، وكانت القراءات احدى النماذج اللغوي التي تنتشر في طريق البحث لدى سيبويه والفراء، فكان من باب اولى عند من اعتمد المطابقة لوجه العربية ان يعتمد تقييمات علماء النحو للقراءات بوصفها حجة صادرة من المختصين بعلوم العربية، ثم ان النحويين الاوائل كانوا بصدد اطلاق الاحكام النحوي على القراءات بلحاظ هيكلها اللفظي والموضع التي وردت به، فليس مقبولا حملة القراءات القرآ نية على اي رأي لغوي، لان هذا الاراء محكومة بالسياقات القرآنية التي تتعارض أحيانا.

والمطابقة لوجه من وجوه العربية على الرغم من انها أباحت للنحويين رد القراءات القرآنية على هذا الاساس بل وحتى علماء القراءات ايضا ، لكنها اصبحت وسيلة عند غيرهم من العلماء للاحتجاج للقراءات القرآنية بالاجتهاد في تخريجها على وجوه العربية، فابن جني في كتابه المحتسب يعرض القراءة، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهدا فيرويه، أو نظيرا فيقيسها عل يه، أو لهجة فيردها إليها ويؤنسها بها، أو تأويلاً أو توجيها فيعرضه في قصد وإجمال، أو تفصيل وافتنان، على حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة[٤١].

فابن جني يجتهد كثيرا في تأويل وتخريج القراءات على مطابقة وجه من وجوه العربية فيقول في قراءة "الْحمد لله":" مضمومة الدال واللام، ورواها لي بعض أصحابنا قراءة لإبراهيم بن أبي عبل: "الحمد لله" مكسورتان، ... وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال؛ إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك؛ وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر من استعمالهم أشد تغييرا، كما جاء عنهم لذلك: لم يك، ولا أَدْرِ، ولم أُبل، وأَيْشِ تقول، وجا يجي، وسا يسو، بحذف همزتيهما. فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أَتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر؛ فصارت "الْحمد لله" كعُنُق وطُنُب، و"الْحَمْد لله" كإِبِل وإِطِل"[٤٢].

---

[٤١] ينظر : المحتسب ١/ ١٢ .
[٤٢] ينظر : المحتسب ١/ ٣٧ .

فاعتماد العربية وسيلة لرد القراءات القرآنية وحمل صحيحها على ما صح من كلام العرب وحمل خطئها على لم يستقيم من كلام العرب لا يمكن عد مثلبة على النحويين؛ لان الملاحظ ان هذا المنهج قد اختطه علماء القراءات انفسهم وعدوا حجة عليهم في قبول القراءات بل اعتمدوه ايضا في رد القراءات ايضا، فلايمكن محاكمة النحويين على فعلهم هذا؛ لانهم أولى من غيرهم بتحكيم ضوابط العربية في القراءات قبولاً وردًّا .

## المبحث الرابع

## حملة القراءة على أنّها سنة

لابد من الاشارة في البداية الى ان للنحويين منهجا مغايرا في التعامل مع القراءات القرانية من حيث الهدف والوسيلة، فعلماء القراءات كان تعاملوا معها بوصفها الهدف والوسيلة في الوقت ذاتها فهم درسوا القراءات لذاتها بهدف وضع تصنيف لها وتحديد موقعها بالضبط في امكانية حملها على النص القرآني من عدمه، وما مدى مشروعية التعبد بالقراءات وبناء القواعد الفقيه، واتضح اختلاف الفريق بهذا الشأن، لكل حجته ودليله في الموضوع، واعقبه من رأي الفقهاء بابعاد القراءات غير المتواترة من دائرة الاحتجاج والتقيعد الفقهي لانها عندهم ليس بقرآن ولم تنقل على انها سنة عن النبي (صلى الله عليه وآله) .

وهذه الخصيصة في التعامل مع القراءات وافتراق كل فريق عن الاخر لم يخرج عنه النحويون في الاطار العام، لكن النحويين لم يقفوا كثيرا على قضية القراءات المتواترة من عدمها ولاسيما اننا نعلم ان شروط تصنيف القراءات قد وضعت في زمن متأخر عن جهود النحويين ولاسيما ضوابط القراءات السبعة، لذا ينبغي الوقوف على نظرة النحويين للقراءات وما مدى علاقة علم النحو بالقراءات وما هدف النحويين من تضمين مصنفاتهم النحوية بالقراءات القرآنية .

النحويون في سلكهم العلمي يغا يرون الفقها وعلماء القراءات كل المغاير لان هدفهم الاساس من القراءات ليس معرفة الشاذ من المتواتر او القراءاة السبعية من غيرها بقدر ما كان همهم تزويد الدرس النحوي بمادة لغوية من عصر الاحجاج تعزيز أبنيتهم المعرفية في عملية التقعيد فهم لا يضعفون من القراءات إ لّا ما خالف الكثير الشائع أو القياس من كلام العرب، ولا يفرقون في هذا

بين القراءات، فهم يقبلون الاستشهاد بكل ما وافق القياس، من القراءات الشاذّة؛ لأنّهم يستشهدون بكل كلام عربي فصيح ترجح نقله ووافق القياس، ولو نقل بطريق الآحاد[٤٣] .

وعليه لا يصح فرض المباني الفكرية لعلم معين على علم آخر مستقبل بنفسه وبآلياته وان كان ميدان الاشتغال بينهما موحدا، فعلماء القراءات لهم معاييرهم الخاصة في التعامل مع القراءات لا يمكن فرضها على النحويين مهما كانت نقاط الالتقاء، لان النحويين حددوا وجهتهم منذ البداية في تعاملاتهم مع القراءات بوصفها سنة فسيبويه يقول : "فأما قوله عزّ وجل { إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }[٤٤] إنما هو على قوله : (زيدا ضربته) وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) [٤٥] إلّا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة سنة "[٤٦]. وتابعه المازني [٤٧] والزجاج[٤٨] وابن جني[٤٩].

فهدا النص يجرد القراءات – بنظر النحويين– من القداسة القرآنية وينزلها منزلة السنة، أي ان الهيكيل اللفظي للقراءات بات ليس هيكليا سماويا مقدسا، وإنما هو اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الـ حروف، أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما[٥٠].

فكان النحويون اقل حد من الفقهاء الذين رفضوا القراءات غير المتواترة ولم يعاملوها معاملة القرآن والسنة، إذ حمل النحويون القراءة على السنة وهي بمنزلة الحديث من حيث اللاعتبار اللفظي، هذا بحد ذاته يجلي بوضوح سبب تعامل النحويين مع القراءات بالطريقة التي رفضها الكثير من علماء القراءات والمتأخرين من النحويين الذي التزموا منهج الدفاع عن القراءات.

لنتوقف عند منهج النحوين مع الحديث فنلحظ انهم – الرعل الاول – قد جعلوا الحديث الشريف في مستوى متأخر من الاستشهاد إن لم يكن خارج الاستشهاد وما ذكر في كتابي سيبويه والفراء لا يعد شيئا قياسا الشواهد الاخرى النثرية والشعرية، لانهم لا يرون وثاقة صدور الحديث لفظا عن

---

[٤٣]ينظر : النحو كتب التفسير، ابراهيم عبد الله رفيدة ١/ ٣٢.
[٤٤] القمر ٤٩ .
[٤٥] ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ فصلت ١٧.قراءة ابن ابي اسحاق ، الإتحاف ٣٨١.
[٤٦] الكتاب ١/ ١٤٨.
[٤٧] ينظر : مجالس الزجّاجيّ ٢٩٤.
[٤٨] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١.
[٤٩]ينظر: المحتسب ١/ ٢٣٣ .
[٥٠] ينظر: مقدّمة البرهان في علوم القرآن ١ / ٥ ـ ١٣ .

رسول الله بل أنه قد نقل بالمعنى يقول أبو حيان :" انما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية"[٥١] وقال السيوطي:" ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم علم اليقين أنهم يروون بالمعنى"[٥٢].

فهم رفضوا الحديث وابعدوه من الاحتجاج خوفا من الشذوذ الذي قد يرد في الحديث او مخالفته للقياس اللغوي، نتيجة تصرف الرواة في الالفاظ أو تعدد الصور اللفظية للحديث، فهذه الاشكالية وإن كانت واقعية؛ لكنها لا ترقى لأن تكون مانعة لايراد الحديث في درجة الاحتجاج لان كل هذه الاشكاليات تسجل على الشواهد الشعرية والنثرية الاخرى التي تضمنتها المصنفات النحوية.

وعودا على بدء فالقراءة في نظر النحويين سنة يعني انها تعامل معاملة الحديث في درجة الاستشهاد به من حيث قبوله الحديث او رده استنادا لمخالفة القياس او تعدد الرواية، لعدم الوثوق بالراوي، خروجها عن الاقيسة اللغوية، ولكن تعاملهم مع القراءات كان يختلف من حيث الكم عن التعامل مع الحديث بمعنى انهما قد جردا من هيكلية القداسة فلا القراءة غير المتواترة بقرآن، ولا الحديث المنقول بمعناه – برأيهم– محتفظ بقداسة الحديث النبوي.

بل أن النحويين نظروا الى القراءة على انها تراكيب لفظية خاصة تقبل في ميدانها ولا تقبل في العربية يذكر الفراء " قال:"(إلى صراط مستقيم، صراط الله) المعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة، ومن نصب (ناصية) جعله فعلا للمعرفة وهي جائزة في القراءة"[٥٣] وهذا النص يبرهن على ان مطابقة وجه من وجوه العربية قد يكون حجة لقبول القراءة ولكنها اذا وردت على هيكلي لفظي غير مألوف عند النحويين لم تكن حجة في توسيع قاعدة نحوية عندهم بسبب نظرتهم للقراءة على انها مركب لفظي شأنه شأن المركبات الـ لفظية الاخرى الواردة في البيئة اللغوية العربية، بل انها تخضع للموازين الذوقية في القبول والرد قال الفراء:" وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: إنَّما العامري عمَّته، أي: ليس يتعاهد من لباسه إلا العمة، قال الفراء: ولا أشتهي نصبها فى القراءة"[٥٤].

---

[٥١] الاقتراح ١٧ .
[٥٢] الاقتراح ١٧ .
[٥٣] معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٩.
[٥٤]معاني القرآن للفراء ٣/ ١١١.

وفي المحصلة فأن منهج النحويين في التعامل مع القراءات القرآنية هو بعيد عن هويتها القرآنية وبالمستوى الذي تعاملوا به مع الحديث الشريف، ثم انه ليس من الانصاف التوجه الى النحويين بالنقد اللاذع والقاسي تجاه مصاديق التعامل النحوي مع القراءات من دون استجلاء حقيقة نظرتهم للقراءات .

## المبحث الخامس

## النحويون وإشكاليّة القراءات السبعة

مصطلح القراءات السبعة مصطلح استحدث عند علماء القراءات وهو يعد من خصوصيات هذا الميدان المعرفي وهو ليس من شأنيات علم النحو ولا علماء العربي، فيما يتعلق بميدان الاشتغال، فالقراءات السبعية –ان جازت التسمية– لها خصوصية وقداسة معينة عند علماء القراءات لكنها ليست كذلك عند النحويين لأنه هذا المصطلح لم يكن في دائرة اهتمامهم او في صميم عملهم اللغوي وعليه لابد من الوقوف على حيثيات مصطلح القراءات السبعة لاستجلاء حقيقته والاسباب التي حدت بالنحويين الى عدم ايلاء القراءة السبعية المنزلة التي تنالها لدى علماء القراءات.

لابد من المرور سريعا على اسماء علماء القراءات السبعة وهم (نافع، وابن كثير، وأبو عمروا ابن العلاء، وعبد الله بن عامر، وعاصم، وحمزة ، والكسائي) فقد اختارهم ابن مجاهد في القرن الرابع الهجري.

سنترك الحديث عن القراء، ولنقف على ما قيل في صنع ابن مجاهد يقول الجزائري:" وقد لام كثير من العلماء ابن مجاهد على اختياره عدد السبعة لما فيه من الايهام" [٥٥] وقال الامام ابو محمد بن مكي :" قد ذكر الناس من الائمة في كتبهم اكثر من سبعين ممن هم أعلى رتبة ، واجل قدرا من هؤلاء السبعة"[٥٦] وقال أبو شامة: "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"[٥٧].

---

[٥٥] التبيان ٨٢.
[٥٦] المصدر نفسه ٦١ .
[٥٧] الاتقان ١/ ٢٧٤ .

وهنا تبرز ثلاث اشكالية ينبغي الوقوف عليها أولها: تتمثل في حقيقة السبعة وهل القراءات السبعة هي ذاتها الاحرف السبعة المنصوص عليها في الحديث، والاشكالية الثانية: ما ضوابط ابن مجاهد في اختيار هؤلاء السبعة من دون غيرها من القراء، وهل يحق له ذلك التصنيف، والاشكالية الثالث: إن صنيع ابن مجاهد يبن ان مصطلح القراءات السبعة مصطلح متأخر عن البدايات النحوية أي تخلف عن عملية التأليف النحوى بما يزيد على مئة وخمسين عاما.

أما الاشكالية الاولى؛ فقد بان الحديث عنها في آراء العلماء الذين اسلف ذكرهم فهم انكروا على ابن مجاهد حصر عدد علماء القراءات بالسبعة فقط، وكذلك انكروا عليه أن هذا الحصر قد تسبب بايهام الناس بأن القراءات السبعة هي المقصودة بالاحرف السبعة. والاشكالية المتمثلة بضوابط ابن مجاهد في اختيار هؤلاء مردود ايضا بما قاله العلماء :" قد ذكر الناس من الائمة في كتبهم اكثر من سبعين ممن هم أعلى رتبة، واجل قدرا من هؤلاء السبعة"[٥٨]، قضية تأخر ابن مجاهد زمنيا هو بحد ذاته عذر للنحويين يبرر مواقفهم تجاه القراءات القرآنية التي قوبلت بالرد عندهم، لانها على تصنيف ابن مجاهد لم تكن معلومة عندهم بأنها قراءة من القراءات السبعة حتى يتم الزامهم بالتعامل معها بخصوص مغاير عن تلك القراءات الشاذة .

وبهذا الاستعراض ان القراءات السبعة اذا كانت بحسب تصنيف ابن مجاهد هي القراءات الصحيحة، فردود العلماء بحد ذاتها كافية على اخراج هذه القراءات مت دائرة الاحتجاج اللغوي والنحوي، لانه لم يثبت صحة نقلها دون غيرها عن النبي (صلى الله عليه وآله) حتى لو سلم بصحة تواترها عن قرائها لانها اما ان تكون قد نلقت بطريق الاحاد أو هي اجتهادات من القراء انفسهم ، ثم انها قراءة غير محكومة بقطعية تواترها" فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وإن هكذا أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط... فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم".

---

[٥٨] المصدر نفسه ٦١ .

ويبدو ان اشكالية القراءات السبعة قائمة لدى علماء القراءات منذ وقت مبكر ولكنها في الوقت نفسه جاءت متأخرة عن مرحلة التأليف النحو لكتابي سيبويه والفراء، لان علماء القراءات لم تحسم عندهم قضية السبعة لا مبكرا ولا متأخر، فابن الجزري يقول:" فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقل الضبط ... تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب (خمسة وعشرين) قارئا مع هؤلاء السبعة وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين"[٥٩] فهذا النص يكشف ان علماء القراءات لم يقطعوا بتحديد القراءات السبع وانما جاءت بوادر جمعهم للقراءات عامة متأخرة من دون فصل القراءات المتواتر عن غيرها.

وما كان من النحويين الا ان يختطوا لأنفسهم منهجا للتعامل مع القراءات غير آبيهن بقضية تواترها وسبعيتها من عدمها، على وفق ما تقتضيه رؤيتهم النحوية في التعامل مع النصوص اللغوي في عصر الاحتجاج كل بحسب خصوصيته ومطابقة لاصول العربية التي اختطوها في منهجهم النحوي.

واذا كان امر القراءات السبعة غير محسوم لدى القراء ما سمح للنحويين بتجريد القراءات من هويتها القرآنية، فكيف تعامل النحويين مع القراءات المتواترة التي كان نقطة الاجماع لدى علماء القراءات ؟.

وهنا لابد من النظر في قضية التواتر وحقيقتها لدى العلماء وهل تعد قراءة القارئ كلها متواترة لديهم حتى يتم فرضها دون غيرها على الدرس النحوي، يقول ابو شامة:" إنا لسنا ممن يلتزم بالتواتر في الكلمات المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة الى متواتر وغير متواتر "[٦٠]

وهنا يتضح أن قضيتي القراءات السبعة والتواتر هي محط اختلاف عند علماء القراءات على الرغم من انهم يتعاملون معها على انها وجوه من وجوه قراءة القرآن لكنه تبقى عندهم أحادا بلحاظ ورودها عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لكنها قد تكون متواترة عن قارئ معين، وهذه بحد

[٥٩] النشر ١/ ٩ .
[٦٠] التبيان ١/ ١٠٢ .

ذاتها قضية تحسب للنحوي وتبرر طبيعة تعامله مع القراءات لانها بنظرهم غير محكوم بقطعيتها القرآنية ، ما دفعهم الى عدها سنة ومن يعرف منهجهم في التعامل مع السنة (الحديث) في عملة التقعيد والاحتجاج يجدهم اكثر تسامحا مع القراءات القرآنية ، ثم عدم القطع بالتواتر جعل النحويين وجها لوجه مع مادة لغوية منقولة عن قراء محددين وهم خاضعون بحسب ضوابط الدرس النحوي الى معايير القبول والرد لانهم ليسوا معصومين من الغلط في اللغة.

## الخاتمة

على الرغم أن هذه العجالة غير كافية لاستجلاء حقيقة تعامل النحويين وعلماء القراءات مع القراءات القرآنية، وبيان اسباب التخطئة، لكن أن البحث خرج بنتائج تتمثل في أن ان البوادر الاولى لتخطئة القراء والقراءات كان منطلقها علماء القراءات انفسهم ، ولاسيما أنهم اعتمدوا معايير يتشاركون بها مع النحويين أن لم تكن هي الى النحويين اقرب أبرزها المطابقة لوجه من وجوه العربية .

وبما ان المنهج متقارب فليس من الانصاف تحميل النحويين جريرة التخطئ التي منشأها علماء القراءات انفسهم ، فالنحوي حينما يخطئ القراءة فهو يخطأ الجانب اللغوي الظاهر منها ، وليس الجانب القرآني منها، فهو بصدد الوقوف على المركب اللفظي الماثل في الصورة اللفظية للقراءة القرآنية، ومدى امكانية اعتمادها نصا تصاغ عليه قاعدة لغوية مطردة .

## ثبت المصادر


- القرآن الكريم
- الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ )، تحقيق: د. محيي الدين رمضانط١، دار المأمون للتراث، دمشق١٣٩٩هـ- ١٩٧٩.
- أبو علي الفارسي، د. عبد الفتّاح اسماعيل الشلبي، مطبعة نهضة مصر بالفجالة ، القاهرة ٩٦٥١.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، الدمياطي، مطبعة حنفر ١٣٥٩ هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: سعيد المندوب، لبنان ١٩٩٦م.
- جامع الاتقان في تأويل القرآن، جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت (ط١) (١٤٢٠، ١٩٩٠) .
- الأحكام في اصول الاحكام (سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي) دار الحديث بيروت (د.ت).
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ،١٩٨٠.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت، ٢٠٠١م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى الحلبي وشركاه (د.ت).
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مطبعة دار المعارف النظامية بالهند، حيدر آباد الدكن، ط١ م ١٣٢٥هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ)، بيروت ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق : شوقي ضيف، ط٣، مصر ١٩٨٨م.

- ظاهرة الافتراض القرائي للقرآن الكريم في ضوء الصنعة النحوية ، بحث للدكتور صالح كاظم الجبوري ٤٥، مجلّة والقلم ع ١٩ ، ٢٠١٠.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (٨٣٣هـ) عني بنشره: ج. براجستراسر، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
- القراءات الشاذّة وتوجيهها النحوي، د.محمد أحمد الصغير، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٩٩.
- القراءات الشاذّة ضوابطها والاحتجاج لها في الفقه والعربية د.عبد علي المسؤول ، دار ابن القيم ودار ابن عفان (الرياض ، القاهرة) (ط١) ٢٠٠٧.
- القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، ط١ ، دار المجمع العلمي بجدة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، أبو الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ). تحقيق علي النجدي ود.عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٣٨٩ - ١٩٦٩.
- مختصر في شواذّ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ( ٣٧٠ هـ) ، عني بنشره: ج . برجستراسر ، دار الهجرة (د.ت).
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز، عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو شامة المقدسي(٦٦٥هـ)،تحقيق: طيار بلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ٢٠٧هـ ) ، ج١ ، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٢/١٩٨٠م ج٢، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، (د. ت ) ، ج٣ ، تحقيق: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م .
- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ)، تحقيق : هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة ١٩٩٠م.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشّار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (١٤٠٠، ١٩٨٠)
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة ط١ ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ١٩٨٢.
- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري( ٨٣٣ هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضياع، مطبعة مصطفى محمد ، مصر (د.ت).